وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الزاوية
كلية الشريعة والقانون/ العجيلات
قسم القانون

القاضي الإلكتروني

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الليسانس في القانون

مقدم من الطالبتين:

إبتهال المبروك اللطيف

زهيرة الفيتوري الأربش

تحت إشراف الأستاذة:

حدهم الصابر السائح

العام الدراسي 2020-2021

الآيـــــــة

قال الله تعالى :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة (187)

الإهداء

إلى من علمانا الصبر والمثابرة . . إلى من نفتقدهما في مواجهة الصعاب ولم تمهلهما الدنيا لنرتوي من نبع حنانهما . .

أبوينا رحمهم الله

وإلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتهما . . إلى من علمتانا وعانتا الصعاب لنصل لما نحن فيه من نجاح . . وعندما تمسنا الهموم نسبح في بحر حنانهما لننسى آلامنا . .

أمهاتنا

إلى اللذين قاسمونا أيام حياتنا حلوها ومرها وكانوا دوما يترقبون نجاحنا . .

أخوتنا وأخواتنا

إلى كل من علمنا حرفا وسقانا أدبا وأروانا علما ومد لنا يد العون . .

أساتذتنا الأفاضل

الشكر والتقدير

الحمد للّه رب العاملين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين والأخرين وعلى آله وصحبه وسلم أما بعد :

يقتضِ واجب الوفاء والاخلاص بعد تمام هذا البحث بعون من اللّه تعالى وتوفيق أن نقدم شكرنا وامتناننا وتقديرنا إلى **الأستاذة الفاضلة / حدهم الصابر السائح** لقبولها الإشراف على هذا البحث.

كما نتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة للتفضل بقبولهم مراجعة وتدقيق البحث وتحملهم عناء ذلك.

والشكر موصول إلى جميع أساتذة كلية الشريعة والقانون بالعجيلات وعلى رأسهم عميد الكلية **الأستاذ عبد الفتاح سالم** اللذين تلقينا العلم على أيديهم، إذ لولا جهودهم لما وصلنا إلى هذه المرحلة المشرفة.

والشكر الخالص إلى مركز البحوث والدراسات الاقتصادية وبالأخص **الأستاذ حاتم عبد الكريم زغيل** مدير المركز على حسن الاستضافة.

ويشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد وقدم لنا يد المساعدة والعون في إنجاز هذا البحث، فلهم منا كل الشكر والتقدير، نسأل الله العلي العظيم أن يزيدهم من علمه ويوفقهم في حياتهم ويجازيهم عنا خير الجزاء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحثان

المقدمة

أدت الثورة الإلكترونية إلى تطور المجتمع في جميع المجالات، وكان للمجال القضائي نصيب من هذا التطور، إذ ساهمت الوسائل التكنولوجية الحديثة في تحقيق تغيير جذري لجميع إجراءات المحاكم من حيث أساليب تطبيقها، فاستطاعت تحويلها إلى أساليب إلكترونية، عن طريق إدخال وسائل متقدمة لنشر الأحكام والقرارات القضائية، وتمكين الجميع من الاطلاع على الوثائق والمستندات عبر شبكة الانترنت، ويطلق على هذه الأساليب في مجال الدراسات القانونية مصطلح التقاضي الالكتروني، وهو محور دراستنا في هذا البحث.

إشكالية الدراسة:

تهتم هذه الدراسة بمعالجة بعض الإشكاليات، وذلك من خلال الإجابة على بعض التساؤلات المتعلقة بها والتي تتمثل في:

1- ما المقصود بالتقاضي الالكتروني؟

2- ما هي المتطلبات اللازمة لتطبيق نظام التقاضي الإلكتروني؟

3- ما المزايا التي يتمتع بها التقاضي الإلكتروني؟

4- هل طبقت دول العالم التقاضي الإلكتروني؟ وما موقف المشرع الليبي من هذا الموضوع؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوع التقاضي الإلكتروني في أنه يتعلق بمفصل مهم من مفاصل الدولة يتمثل في القضاء، الذي هو على مساس مباشر بحياة الأفراد من خلال النزاعات التي تنشأ بينهم، ومع تطور العالم وظهور التقنيات الحديثة أصبح بإمكان الأفراد والجهات القضائية الاستفادة من هذا التطور، من خلال التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية، وذلك للمزايا التي يوفرها هذا النظام.

خطة الدراسة

- **المبحث الأول: التعريف بالتقاضي الإلكتروني.**
- المطلب الأول: تحديد مفهوم التقاضي الإلكتروني.
- المطلب الثاني: متطلبات ومزايا التقاضي الإلكتروني.
- **المبحث الثاني: تطبيق التقاضي الإلكتروني.**
- المطلب الأول: تطبيق التقاضي الإلكتروني في القوانين المقارنة.
- المطلب الثاني: مدى إمكانية تطبيق التقاضي الإلكتروني في ليبيا.

التعريف بالتقاضي الإلكتروني

يعرف بأنه:

استخدام وسائل تقنية الإتصال المرئية والسمعية الإلكترونية في مباشرة الدعوى القضائية وحتى الفصل في المنازعات القضائية.

خصائص التقاضي الإلكتروني

1-حلول الوثائق الإلكترونية محل الوثائق الورقية.

2-حضور جلسات التقاضي إلكترونيا.

3-تحقيق مبدأ علانية الجلسات على نحو أشمل وأوسع.

4-التسليم الإلكتروني للوثائق.

5-التحول إلى وسائل الدفع الإلكتروني.

متطلبات ومزايا التقاضي الإلكتروني

المتطلبات التشريعية

ندعو المشرع الليبي لإصدار نص قانوني في قانون المرافعات المدنية والتجارية، يسمح بتطبيق نظام التقاضي الإلكتروني.

المتطلبات الفنية

1-شبكة الاتصالات الدولية (الإنترنت).

2-الحاسب الآلي.

3-إنشاء موقع على شبكة الإنترنت.

4-البريد الإلكتروني.

3-الهاتف المحمول والتطبيقات المرتبطة به.

المتطلبات البشرية

1-قضاة مؤهلين للتعامل بالوسائط الإلكترونية.

2-تأهيل كُتّاب المحكمة.

3-مديرو المواقع والمبرمجين.

4-المحامين المعلوماتيين.

مزايا التقاضي الإلكتروني

1-تخفيض تداول وتخزين الملفات الورقية للدعاوى في المحاكم.

2-قلة فقد الملفات وارتفاع مستوى أمن سجلات المحكمة.

3-تخفيض التكاليف.

4-سهولة سداد المصاريف القضائية.

5-سرعة تطبيق إجراءات التقاضي.

6-ارتفاع مستوى جودة الخدمات المقدمة لأطراف الدعوى.

7-السرعة والفاعلية في الربط والتنسيق والأداء بين دوائر المحاكم.

8-حفظ اوقات القضاة والمحاميين.

9-السرية التامة في تداول ملفات الدعوى.

تطبيق التقاضي الإلكتروني في القوانين المقارنة

القوانين الأجنبية

1-الولايات المتحدة الأمريكية.

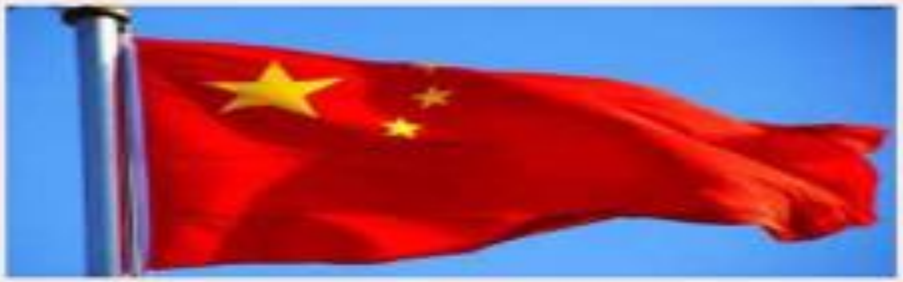

2-الصين.

3-البرازيل.

القوانين العربية

1-الإمارات العربية المتحدة.

2-المملكة العربية السعودية.

الصين و البرازيل

القاضي الإلكتروني

هو عبارة عن برنامج حاسوبي يفصل في النزاعات من تلقاء نفسه.

وفي باقي الدول المحكمة الإلكترونية

هي منهجية جديدة تقوم على استخدام تقنية المعلومات والاتصال في ممارسة الوظائف الاساسية للمحاكم والإدارة القضائية، بقصد تحسين فعاليتها ونتائجها وكذلك جودة الخدمات المقدمة.

مدى إمكانية تطبيق التقاضي الإلكتروني في ليبيا

إجراءات الدعوى القضائية الإلكترونية

أولا: إرسال صحيفة الدعوى بالبريد الإلكتروني إلى الموقع الإلكتروني الخاص بالمحكمة.

ثانيا: اعلان المدعي عليه بالوسائل الإلكترونية.

ثالثا: بدء المرافعة الإلكترونية.

الصعوبات التي تواجه التطبيق العملي للتقاضي الإلكتروني في ليبيا

عدم توفر نص قانوني في قانون المرافعات المدنية والتجارية، يسمح بتطبيق نظام التقاضي الإلكتروني.

عدم توفر البنية التحتية اللازمة،

منها الأجهزة الإلكترونية وشبكة

الإنترنت.

عدم تهيئة القضاة والمحامين والموظفين للعمل على الأجهزة والوسائل الحديثة.

قلة الوعي لدى العامة مما

يتوجب نشر تقارير توعوية لهذا

النظام.

النتائج:

1. يعد التقدم التكنولوجي لكل جوانب الحياة المختلفة، هو الطابع المميز للعصر الحديث وهو عنوان تقدم الدولة ورقيها، فلا بد من تطور الجانب القضائي من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة.
2. يعالج هذا النظام مستوى القضاة وأعوانهم وتأهيلهم وتطوير كفاءتهم على المستوى التقني.
3. يوفر نظام التقاضي الإلكتروني سهولة تحرير أوراق الدعوى مقارنة مع نظام القضاء العادي.
4. لا تشكل اجراءات رفع الدعوى في قانون المرافعات الليبي أي عائق أمام اللجوء إلى الوسائل الإلكترونية لتنفيذ هذه الإجراءات.
5. يحتاج التقاضي الإلكتروني إلى جملة من المتطلبات منها تشريعية وبشرية وفنية.
6. إن تطبيق التقاضي الالكتروني قد أصبح واقعاً نشطاً في الكثير من الدول.
7. إن تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في ليبيا يواجه الكثير من الصعوبات منها ضعف البنية التحتية وعدم قدرة القضاة وأعوانهم على التعامل مع التقنية الحديثة.

التوصيات:

1. نوصي المشرع الليبي بضرورة إصدار نص تشريعي في قانون المرافعات المدنية والتجارية يقضي بإمكانية تطبيق التقاضي الإلكتروني.
2. نطالب بأن يتم استخدام النظم الإلكترونية في رفع الدعاوى وتداولها على مستوى المحاكم، مع ضرورة إعداد البنية الأساسية للمحاكم لتهيئة كل مستلزماتها المادية والبشرية لتصبح متوافقة مع تطبيق هذا النظام.
3. نطالب بأن يتم إنشاء موقع إلكتروني لوزارة العدل وكافة دوائرها والمحاكم بكافة أنواعها، وربطها بشبكة واحدة.
4. نناشد وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى بضرورة تدريب القضاة ومعاونيهم على استخدام الوسائل الإلكترونية في العمل القضائي.
5. ندعو إلى بذل الجهود لدعم عملية التحول إلى العمل القضائي الإلكتروني وتعميمه في جميع أنحاء ليبيا، وذلك من خلال زيادة البحث في كيفية التحول وإيجاد السبل الكفيلة في إنجاح هذه العملية.
6. نقترح بأن يتم إدراج موضوع التقاضي الإلكتروني ضمن الموضوعات التي تدرس في كليات القانون، تكويناً للطلبة باعتبارهم أعضاء الهيئات القضائية في المستقبل القريب.